

**خطاب السيد صلاح الدين المزوار  
وزير الإقتصاد والمالية بمناسبة تقديم مشروع  
قانون المالية لسنة 2009 أمام مجلس المستشارين  
بتاريخ 24 نونبر 2008**

- \* -

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**سيدي الرئيس ،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم بإسم حكومة صاحب  
الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2009 كما تم تعديله والمصادقة  
عليه من طرف مجلس النواب المحترم .

واسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن أصدق وأحر التعازي في وفاة  
المشمول برحمة الله السيد مصطفى عكاشة، الذي برحيله فقد المغرب كما قال  
في حقه جلالة الملك نصره الله "أحد أبناء البررة، المعروفين بالولاء المكين  
للعرش العلوي المجيد، والتعلق بثوابت الأمة ومقدساتها، والغيرة الوطنية  
الصادقة، والمبادرات الاجتماعية والإحسانية الواسعة". تغمّد الله فقيدنا العزيز  
بواسع رحمته وأدخله فسيح جناته، وألهم أقاربه وأصدقائه جميل الصبر  
والسلوان.

**سيدي الرئيس**

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2009، سواء من حيث أهمية ونوعية  
اعتماداته أو من حيث مرامييه ، نقطة تحول في مسيرتنا نحو المزيد من النمو  
الاقتصادي والرقى الاجتماعي .

ويكتسي هذا المشروع صبغة خاصة نظرا للدور الذي يراود له في الحفاظ على دعم دينامية النمو وتوفير إمكانية التأقلم مع ظرفية اقتصادية ومالية دولية غير مستقرة .

ومن أجل توضيح هذا التطور وكمدخل للمناقشات التي سيكون علينا إجراؤها سواء على مستوى الجلسة العامة أو على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية ، سأركز خلال هذا العرض الذي أتشرف بتقديمه على أربعة محاور أساسية :

- في المحور الأول سأتطرق للإطار المرجعي الذي تم على ضوءه تحضير مشروع القانون ؛

- في المحور الثاني سأستعرض المكتسبات المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتي ارتكز عليها المشروع كأرضية صلبة توفر مقومات الحفاظ على دينامية التنمية ومواجهة الانعكاسات المحتملة للظرفية العالمية الجديدة؛

- في المحور الثالث سأتطرق إلى الخطوط البارزة للعمل الحكومي من خلال مشروع قانون المالية قصد مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية وتقوية مرتكزات التنمية البشرية ؛

- في المحور الرابع سأستعرض للبعد المجالي لهذا المشروع من خلال التركيز على البرامج التي تخص العالم القروي والتنمية الجهوية؛

## المحور الأول : الإطار المرجعي

سيدي الرئيس،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعى مشروع قانون المالية إلى مواصلة تحقيق أهداف البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلسكم الموقر بتاريخ 31 أكتوبر 2007، مستلهما توجهاته الرئيسية من التعليمات الواردة في الخطب والرسائل الملكية السامية، وخاصة منها الخطب التي تفضل صاحب الجلالة بإلقائها بمناسبة عيد العرش المجيد،

ونذكرى ثورة الملك والشعب، وافتتاح الدورة البرلمانية الحالية، ونذكرى المسيرة الخضراء والتي حدد فيها جلالته الأهداف الأساسية التي يتعين على الحكومة العمل على بلوغها والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

1. صون الوحدة الترابية للمملكة التي تبقى أولى الأولويات، والحفاظ على الهوية الوطنية المتفتحة مع تشبث دائم بالقيم الدينية والثقافية المغربية المرتكزة على الاعتدال والوسطية، وتوطيد الأمن وسلامة المواطنين؛

2. تكريس أسس دولة الحق والقانون، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع العدل، وتخليق الحياة العامة، وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة؛

3. مواصلة المسيرة الديمقراطية التي ستشهد السنة المقبلة تنظيم انتخاب مجالس الجماعات المحلية الحضرية والقروية التي تمثل قاعدة أساسية للديمقراطية، وعاملا جوهريا في تحسين الحكامة الترابية، وإطارا لتظافر الجهود من أجل التنمية. وستشكل هذه الانتخابات محطة بارزة في مسيرتنا الديمقراطية باعتبار القرار الملكي القاضي بتخفيض سن الترشح من 23 سنة إلى 21 سنة، والدعوة إلى تقوية تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة؛

4. تسريع وتيرة النمو وإنعاش الشغل والحرص على التوزيع العادل لثمار النمو لتأمين ظروف تنمية مستدامة تركز قيم التعاون والتضامن؛

5. بلورة وإنضاج منظور جديد للجهوية باعتبارها إصلاحا هيكليا عميقا قصد ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ركز السيد الوزير الأول عند تقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسكم الموقر على أولويات هذا البرنامج المتمثلة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، في مواصلة إنجاز الإصلاحات القطاعية والهيكلية، ومواصلة سياسة الأوراش الكبرى، ودعم القوة الاستقطابية للبلاد، وتشجيع المقاولات والمبادرات الخاصة، واعتماد استراتيجيات محددة للنهوض بالقطاعات الواعدة، وتوفير شروط التنمية البشرية المستدامة عبر إنعاش القطاعات الاجتماعية ومكافحة الفقر والهشاشة وتفعيل سياسة القرب في إطار عقد اجتماعي متجدد .

## المحور الثاني : منطلقات المشروع

سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

ضمن هذا الإطار المرجعي، تم تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2009 أخذاً بعين الاعتبار مستجدات الظرفية المالية والاقتصادية العالمية والمكتسبات المحققة التي توفر لنا هوامش تمكننا من تفعيل البرنامج الحكومي ووضع آليات جديدة لدعم نسيجنا الاقتصادي في مواجهة التحديات الراهنة.

لقد قطعت بلادنا أشواطاً هامة في مسلسل الإصلاحات نحو المزيد من الانفتاح والتحديث في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون، مما مكن بلادنا من الحصول على وضع متقدم في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وتدشين مرحلة متميزة تفتح آفاقاً واعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني في اتجاه تقوية ركائز الالتقائية والاندماج الجهوي .

كما قطعت بلادنا أشواطاً هامة في مجال النمو الاقتصادي الذي تنوعت مصادره بشكل ملحوظ حيث تعدت نسبة نمو الناتج الداخلي غير الفلاحي 6% خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل دينامية القطاعات غير الفلاحية وبرزت قطاعات جديدة كمحركات للتنمية وذلك على الرغم من محيط دولي مضطرب ومحيط وطني طبعته حالات الجفاف المتكررة.

وقد مكنت هذه الإنجازات من تحسين الإطار الماكرواقتصادي حيث تم التحكم في عجز الميزانية وحصره في أقل من 2% من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة، وتخفيض المديونية إلى 53%، وحصر نسبة التضخم في حوالي 2,5%. كما تحسن وضع حساباتنا الخارجية رغم تفاقم العجز التجاري.

وقد انعكس تحسن الوضع الاقتصادي على المؤشرات الاجتماعية حيث تم تسجيل انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من 10% ونسبة الفقر إلى أقل من 9%، وارتفاع الدخل الفردي بـ 6% كمعدل سنوي.

كما مكنت التطورات النوعية والبنوية التي سجلها اقتصاد بلادنا بفضل نجاعة الاختيارات، والفعالية في تدبير الإصلاحات وفي إنجاز البرامج التنموية، من تعزيز قدرتنا على التكيف مع تحولات الظرفية الدولية والوطنية، كما اتضح ذلك خلال الفترة الأخيرة التي تميزت باضطراب الوضع المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي .

إن التطورات المستجدة للأزمة المالية العميقة التي يعرفها العالم والتي عصفت بمؤسسات مالية في دول متقدمة وامتدت تداعياتها إلى دواليبها الاقتصادية، ستؤثر لا محالة سلبا على مستويات النمو العالمي وستعكس بشكل مختلف على الاقتصاديات الوطنية حسب خصوصية الوضع في كل بلد. وستشكل الاقتصاديات الصاعدة إحدى الدعامات الأساسية لمواصلة النمو في الوقت الذي يتأكد فيه دخول الاقتصاديات المتقدمة مرحلة تراجع وانكماش.

ويبقى النظام البنكي المغربي بالنظر لسلامة محفظة قروضه ومحدودية موجوداته الخارجية في مأمن من مسببات هذه الأزمة . ونفس الاستنتاج ينطبق على بورصة القيم بالدار البيضاء التي تتميز من جهة بمحدودية التدفقات الأجنبية في رسملتها، ومن جهة أخرى بتحسن الوضع المالي للشركات المدرجة فيها . وبالمقابل فالانكماش الاقتصادي المرتقب لدى أهم شركائنا قد يؤثر على بعض مكونات الطلب الخارجي الموجه لبلادنا .

غير أن تداعيات هذه الوضعية على نسبة النمو ستبقى متحكما فيها نظرا لصلابة الروافد الأساسية لمسار التنمية ببلادنا والتي يلعب فيها الطلب الداخلي دورا محوريا .

وبالفعل، فمن المنتظر أن تواصل المؤشرات الاقتصادية والمالية تحسنها خلال السنة الحالية وكذا السنة المقبلة حيث يتوقع أن تصل نسبة النمو خلال سنة 2008 إلى 6,8% مقابل 2,7% سنة 2007، بفضل الأداء الجيد لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي الوطني، على الخصوص في قطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والبناء والأشغال العمومية، والفوسفاط، والطاقة، والاتصالات، والسياحة .

وحافظت الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص على ديناميتها حيث بلغ عدد المشاريع التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوزارية إلى مئتين يوليوز من هذه السنة 40 مشروعا تمثل استثمارا إجماليا يناهز 37 مليار درهم .

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، فقد ارتفعت الواردات بـ 28% نتيجة ارتفاع أسعار النفط والحبوب في الأسواق العالمية ودينامية الاستثمارات بحيث سجلت وارداتنا من مواد التجهيز والمواد النصف مصنعة زيادة بنسبة 20% . كما عرفت الصادرات من جهتها ارتفاعا بنسبة 32% حيث همت الزيادة على الخصوص صادرات المكتب الشريف للفوسفات، مما مكن من تحقيق بعض التحسن في نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 49% إلى 51%.

وعلى ضوء هذه التطورات وبفعل دينامية الاستثمارات الخارجية التي بلغت 22 مليار درهم، واستقرار تحويلات المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج في حوالي 38 مليار درهم، فإن الموجودات الخارجية الصافية لدى القطاع البنكي قد بلغت 222 مليار درهم، أي ما يمثل ثمانية أشهر من واردات السلع والخدمات .

وعلى مستوى المالية العمومية ، فقد وصلت مداخيل الخزينة إلى 127 مليار درهم أي بارتفاع 18% بفضل التطور الإيجابي للمداخيل الجبائية. أما النفقات ، فقد بلغت 120 مليار درهم أي بزيادة 20% تشكل فيها نفقات المقاصة الحيز الأكبر. وهكذا ورغم الإكراهات، فمن المنتظر أن يبقى عجز الميزانية محصورا في أقل من 2% من الناتج الداخلي الخام رغم الاعتمادات الإضافية بمبلغ 14 مليار درهم التي لجأت الحكومة إلى فتحها بمرسوم لمواجهة ارتفاع نفقات المقاصة، ورغم عدم إجراء أية عملية للخصخصة، مما يؤكد الاستقلال المتزايد لوضع الميزانية عن مداخيل هذه العمليات.

وقد كانت لنا الفرصة خلال تقديم الحصيلة النصف سنوية من تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية ، كما التزمنا بذلك أمامكم، للوقوف على أهم المنجزات التي تم تحقيقها وفتح باب المناقشة الواسعة حول الآفاق المستقبلية في المدى المتوسط أي إلى حدود 2012 .

وقد شكل ذلك إحدى المرجعيات التي اعتمدها في بناء مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد المصادقة عليه والذي تطلب بالطبع تحيينات تأخذ بعين الاعتبار التطورات الظرفية الوطنية والدولية .

## المحور الثالث : أولويات برنامج عمل الحكومة لسنة 2009

سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

أمام هذه التطورات الإيجابية المسجلة في مناخ عالمي مضطرب، عملت الحكومة على بلورة مشروع قانون مالي إرادي يحرص على التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي اعتمادا على ركيزتين:

- الحفاظ على مستوى نمو مرتفع عبر دعم دينامية الطلب الداخلي من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك ومساندة السياسات القطاعية ؛

- إعطاء دفعة قوية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية .

### أولا : الحفاظ على مستوى نمو مرتفع

فعلى المستوى الاقتصادي، اعتمد مشروع قانون المالية خمسة روافد لدعم التنمية: تكثيف الاستثمار العمومي، تعزيز القدرة الشرائية لتقوية الاستهلاك الداخلي ودعم التصدير، وذلك من أجل تعزيز الطلب، وتنويع مصادر النمو عبر تفعيل وتطوير السياسات القطاعية، وتحسين مناخ الأعمال لمنح الاقتصاد الوطني المزيد من القوة والمرونة لتمكينه من التأقلم مع تطورات الظرفية.

### 1- تكثيف الاستثمار العمومي

عملت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية على إعطاء دفعة قوية للاستثمار العمومي لما له من تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي وتحسين التوازن المجالي وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني .

وهكذا، ستصل الاستثمارات العمومية إلى 135 مليار درهم سنة 2009، مقابل 115 مليار درهم سنة 2008 أي بزيادة 18 %، مع الإشارة إلى أن الاستثمارات المباشرة للدولة ستسجل ارتفاعا بـ 25% لتصل إلى 45 مليار درهم .

وبذلك ، سيتم الارتقاء بالاستثمار العمومي إلى عتبة جديدة كاختيار إرادي للحكومة لتسريع وتيرة النمو وتوفير سبل التنمية. ويندرج ضمن هذا الإطار تسريع وتيرة الأوراش الكبرى في مختلف المجالات .

وستجدون في الوثيقة الملحقة التي ستوزع عليكم جردا لأهم البرامج والمشاريع الاستثمارية المدرجة بتمويل من الميزانية العامة للدولة والمنشآت العامة.

ومواكبة للتطور النوعي والمضطرد الذي يعرفه الاستثمار سيتم إنجاز مناطق للأنشطة من الجيل الجديد توفر خدمات ذات جودة عالية لجلب الاستثمارات الخاصة . ويتعلق الأمر على الخصوص بقطب الجرف الأصفر، وقطب أكادير للصيد البحري، ومناطق الخدمات المرحلة بوجدة وفاس ومراكش، وتوسيع المناطق الصناعية والحررة واللوجيستية لمركب طنجة المتوسط ، وإحداث أقطاب الصناعة الغذائية بمكناس وبركان وبني ملال وذلك انسجاما مع السياسات القطاعية.

## 2- تعزيز القدرة الشرائية

يشكل تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين لدعم الاستهلاك الرافد الثاني من التوجه الحكومي الهادف إلى المحافظة على وتيرة النمو.

فقد عرفت كما هو معلوم أسعار المواد الأساسية، وخاصة منها النفط والمواد الغذائية، ارتفاعا مهولا في الأسواق العالمية خلال السنوات القليلة الأخيرة .



لقد كان من شأن هذه الارتفاعات أن تتعكس بحدة أكثر على المواطنين وخاصة منهم الفئات المتوسطة والضعيفة لولا نهج سياسة ميزانية ونقدية ملائمة للتحكم في وتيرة التضخم ولولا مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية من طرف الدولة . وقد مكنت هذه الإجراءات من حصر نسبة التضخم في 3,5% . وتعتبر هذه النسبة حسب المقارنات الدولية من بين أحسن المنجزات المحققة في مجال التحكم في نسبة التضخم على الصعيد العالمي.

ومن أجل تعزيز الدخل، ستعمل الحكومة على تقوية دينامية التشغيل من خلال السياسات التنموية المتبعة المبنية على الاستثمار والتكوين، ومن خلال استعمال مختلف آليات التأهيل والإدماج . كما تقترح الحكومة توسيع الاستفادة من برنامج "مقاولتي" للشباب حاملي المشاريع استجابة للرغبة التي عبرت عنها في مختلف المناسبات.

وعلى إثر الجولة الأخيرة للحوار الاجتماعي وفي إطار التزامات الحكومة لتحسين الدخل ، يتضمن مشروع قانون المالية التدابير الرئيسية التالية :

- رفع الأجور بالنسبة لموظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية، علما أن الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص سيعرف زيادة بنسبة 10% على مرحلتين باستثناء قطاع النسيج والألبسة الذي ستنفذ فيه هذه الزيادة على أربعة مراحل نظرا لخصوصياته. وستصل كتلة الأجور بالميزانية العامة لسنة 2009 إلى ما مجموعه 75,5 مليار درهم أي بزيادة 9% ؛

- الزيادة في التعويضات العائلية من 150 درهم إلى 200 درهم لكل طفل ؛

- التخفيض من الضريبة على الدخل عبر الرفع من الحد الأدنى المعفى من 24 ألف درهم إلى 27 ألف درهم، وتعديل جدول الشرائح الوسيطة والأسعار المطابقة لها في اتجاه الانخفاض، مع تقليص السعر الأعلى للضريبة من 42% إلى 40%. وسيمكن هذا الإصلاح من إعفاء 250 ألف ملزم من الضريبة على الدخل . بالإضافة إلى رفع المبلغ الذي يمكن خصمه برسم الأعباء العائلية من 180 درهم إلى 360 درهم، وكذا المبالغ التي يمكن خصمها برسم المصاريف المهنية، وتلبيين شروط الاستفادة من الخصم فيما يتعلق بفوائد قروض السكن، وعقود تأمين التقاعد التكميلي والتأمين على الحياة.

و من شأن الإجراءات المتخذة على مستوى الرفع من الأجور وإصلاح الضريبة على الدخل أن تعزز دخل الأجراء والموظفين . وعلى سبيل المثال، سيستفيد الموظفون المرتبون بالسلام 1 إلى 7 من زيادات تتراوح بين 14% و21%.

وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه التدابير برسم سنة 2009 بـ 9,6 مليار درهم منها حوالي 5 ملايين درهم برسم تخفيض الضريبة على الدخل .

وهكذا ، فإن ضخ أزيد من 40 مليار درهم في الدورة الاستهلاكية من طرف الدولة ، بما فيها 29 مليار درهم برسم نفقات المقاصة لسنة 2009، لمن شأنه أن يدعم بقوة الطلب الداخلي ويحافظ على وتيرة الإنتاج والتوزيع والاستثمار .

### 3- دعم التصدير

اعتبارا لآثار التراجع الذي ستعرفه اقتصاديات شركائنا التجاريين الرئيسيين على مستوى الطلب الخارجي الموجه للمغرب ، ولتعزيز وتيرة النمو ببلادنا، فقد اعتمد مشروع قانون المالية عدة إجراءات لدعم القدرات التصديرية لمقاولاتنا ، وخاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة . ويتعلق الأمر بالإجراءات الرئيسية التالية :

- تقليص تكاليف المدخلات والمواد المصنعة عبر تخفيض رسوم الاستيراد، وقصد توضيح الرؤية أمام الفاعلين، تم إدراج تعديل يحدد تطور أسعار هذه الرسوم إلى غاية 2012؛

- تشجيع رسملة المقاولات الصغرى والمتوسطة ودعم تكتلاتها بحيث يقترح مشروع قانون المالية إجراءا جبائيا يرمي إلى تخفيض الضريبة على الشركات بنسبة 20% من مبلغ الزيادة في رأسمالها مع الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت محصورة في 10% في الصيغة الأصلية لمشروع قانون المالية، قبل تعديله من طرف مجلس النواب المحترم؛

- إحداث صندوق خاص بمبلغ 500 مليون درهم ، منها 250 مليون درهم برسم سنة 2009 ، لدعم الصادرات ، وتمكين المقاولات من استغلال أفضل لامتيازها التنافسي الذي يتيح لها موقع المغرب الجغرافي ، ومختلف اتفاقيات التبادل الحر ، في هذه الظرفية التي لا تخلو من فرص جديدة رغم الصعوبات التي تطبعها ؛
- اتخاذ إجراءات جمركية لتسهيل وتبسيط مساطر عمليات التجارة الخارجية مما سيساهم في تخفيض تكاليفها والآجال المرتبطة بها؛
- دعم تحديث وتنافسية المقاولات من خلال برنامج "امتياز" الموجه إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة المتوفرة على مؤهلات قوية للنمو، وبرنامج "مساندة" الهادف إلى مواكبة المقاولات التي هي في طور التحديث وإعادة الهيكلة بشراكة مع الجهات والجمعيات المهنية؛
- العمل على إصلاح الأنظمة الأساسية للغرف المهنية لتمكينها من القيام بشكل أكثر فاعلية بدورها الدستوري بانسجام مع الاستراتيجيات القطاعية ؛

#### 4- تنويع مصادر النمو

واستمرارا للمجهودات الرامية إلى تقوية مناعة الاقتصاد الوطني والرفع من وتيرة نموه عبر تنويع مصادره ، سيتم إعطاء دفعة جديدة وقوية لقطاعات واعدة. ويتعلق الأمر بتفعيل استراتيجيات جديدة في قطاعات الفلاحة والماء والطاقة والفوسفات ، مع مواصلة دعم السياسات القطاعية الأخرى المرتبطة بالسياحة، والصناعة، والخدمات ، والتجارة الداخلية ، والصناعة التقليدية ، والصيد البحري .

ففي مجال الفلاحة، يندرج مخطط " المغرب الأخضر 2009-2020" ضمن منطوق الانفتاح والإنتاجية والتنافسية الذي يطبع السياسة الاقتصادية الوطنية. فهو يرمي إلى تحقيق تنمية مندمجة مستندة إلى تطوير فلاح ذات قيمة مضافة عالية وإنتاجية مرتفعة على مساحة 1.200.000 هكتار، وإلى التأهيل التضامني لفائدة 800 ألف فلاح . ويشكل هذا المخطط عاملا أساسيا في مسلسل تحديث العالم القروي في اتجاه تطور منسجم ومندمج لكل مكونات المجتمع المغربي.

وانطلاقاً من هذا المنظور ، فقد تم إعطاء دفعة قوية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في مسار هذا القطاع الحيوي ببلادنا ، وذلك عبر الرفع من اعتمادات الاستثمار المخصصة له من 1,6 مليار إلى 4 ملايين درهم، أي بزيادة 150%. وضمنا للفعالية والسرعة في تنفيذ المخطط ، سيتم إحداث وكالة التنمية الفلاحية للإشراف على إعداد وتتبع وتقييم البرامج المعتمدة . هذا، بالإضافة إلى تمديد إعفاء الدخل الفلاحية إلى نهاية 2013 من الضرائب تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية .

وفي إطار منظور منسجم يتوافق ومستلزمات النهوض بالقطاع الفلاحي وضرورة تقوية تعبئة الموارد المائية ، يحظى قطاع الماء باهتمام خاص من خلال برمجة خمسة سدود جديدة ضمن مشروع الميزانية بتكلفة إجمالية تصل إلى 2,2 مليار درهم . ويتعلق الأمر بسد سيدي عبدالله بتارودانت ، وسد هيلالة بشتوكة آيت باها ، وسد قنفودة بوجدة ، وسد تيفوين بورزازات، وسد خروفة بالعرائش، علاوة على السدود الصغرى والمتوسطة المبرمجة. وسيعرف هذا القطاع تعزيز العمليات المتعلقة بالحماية من الفيضانات، وترشيد استعمال الماء ، وتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ومواصلة إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد ومؤسسات التعليم العتيق. وقد تم رفع الاعتمادات المخصصة لقطاع الماء والبيئة بـ19% لتصل إلى 3,3 مليار درهم .

وفي إطار التصور الاستراتيجي للمستقبل الطاقى لبلادنا سيعتبر العمل الحكومي على ثلاثة أعمدة :

- أولاً: ضمان تزويد البلاد بالكهرباء عن طريق رفع طاقة الإنتاج الكهربائي بـ 3700 ميكاوات خلال الفترة 2008-2012 بتكلفة 66 مليار درهم. ولهذه الغاية ، ستتواصل الأشغال المتعلقة بالمحطات الحرارية بكل من المحمدية وطانطان ، والمحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر ، والمحطة الريحية بطنجة والمحطة الهيدروكهربائية بتنافيت البرج . وسيتم كذلك الشروع في إنجاز محطات جديدة في كل من آسفي وطرفاية؛

- ثانيا : التخفيف من التبعية للخارج موازاة مع تقوية حصة مصادر الطاقات المتجددة لتصل مساهمتها في أفق 2012 إلى 10% من مجموع الإنتاج الوطني الكهربائي. ويندرج ضمن هذا الإطار على الخصوص برنامج إنتاج 1.000 ميكاوات من الطاقة الريحية. وفي هذا الإطار يقترح مشروع قانون المالية تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والتجهيزات الخاصة بإنتاج الكهرباء اعتمادا على الطاقات المتجددة ؛

- ثالثا : تشجيع النجاعة الطاقية عبر اقتصاد استهلاك الكهرباء بنسبة 25% داخل أجل ثلاث سنوات عن طريق المخطط الوطني للمبادرات ذات الأولوية. ويقترح كذلك مشروع قانون المالية تطبيق الحد الأدنى لرسم الاستيراد على المصاييح ذات الاستهلاك المنخفض.

ولدعم هذه المخططات ، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية ، سيتم إحداث صندوق تنمية الطاقة بمبلغ مليار دولار .

وموازاة مع هذه الإجراءات، ستنتم إعادة هيكلة المكتب الوطني للكهرباء وتعزيز الدعم لفائدة مركز تنمية الطاقات المتجددة.

واعتبارا كذلك للدور الأساسي الذي أصبح يلعبه قطاع الفوسفاط ، سواء على مستوى القدرات الاستثمارية أو التصديرية للبلاد ، فإن دعم استراتيجيته الجديدة بكل مكوناتها ، سيتمكن من إحداث قطب دولي رائد في الصناعة الكيماوية ، وتطوير شركات دولية جديدة ، وجلب استثمارات أجنبية هامة .

وهكذا ، تركز الإستراتيجية المعتمدة في قطاع الفوسفاط على تقوية البنية المؤسسية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط عبر تحويله إلى شركة مساهمة، وإخراج الصندوق الداخلي للتقاعد بتكلفة تصل إلى 35 مليار درهم ، وكذا رفع نسبة تثمين الفوسفاط الخام وتحويله إلى مشتقات وأسمدة من 48% حاليا إلى 70% ، مع مضاعفة القدرة الإنتاجية للمناجم.

وتبلغ الاستثمارات المبرمجة للفترة ما بين 2008 و 2012 حوالي 37 مليار درهم دون احتساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وستمكن هذه الإستراتيجية من مضاعفة الصادرات من الفوسفات التي ستصل إلى 35% هذه السنة مقابل 18% سنة 2007 محققة بذلك قفزة نوعية تمكن من تحسين توازن الميزان التجاري .

وفيما يخص القطاعات الأخرى سيتواصل دعمها في اتجاه تفعيل مخططاتها وتعزيز دورها داخل النسيج الاقتصادي الوطني .

وفي هذا الاتجاه، وارتباطا بقطاع السياحة، يجب التأكيد على أن كل البرامج المرتبطة بالمخطط الأزرق توجد في طور الإنجاز.

وأخذا بعين الاعتبار الانعكاسات المرتقبة للظرفية الاقتصادية العالمية على هذا القطاع ، تعمل الحكومة ، بشراكة مع مختلف الفاعلين على بلورة خطة عمل جديدة تمكن من الحفاظ على دينامية القطاع. وقد رصد غلاف مالي إضافي لتكثيف عمليات تستهدف الترويج في أسواق جديدة واعدة .

ووفقا للتعليمات الملكية السامية يتم حاليا إعداد "رؤية 2020" لتأمين المزيد من التطور في هذا المجال.

وارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية، ترمي "رؤية 2015" كما تعلمون إلى تشجيع بروز فاعلين مرجعيين جدد لتنمية الصادرات وتعزيز دخل الصناع التقليديين وتحسين ظروف عملهم . وفي هذا الإطار، سيتم خلال سنة 2009 الانتهاء من إعداد 15 مخططا جهويا ومحليا ، والرفع من مستوى التكوين عبر 11 مؤسسة ، والشروع في إنجاز المخطط الاستعجالي للتكوين بالتدرج المهني لفائدة 51.000 متدرب ، وإنجاز بنيات تحتية بكل من أزرو وخنيفرة وبزو ودمنات، ووضع رهن إشارة الصناع التقليديين تصاميم جديدة تسير تطور وأذواق المستهلكين محليا ودوليا. وقد رصد لفائدة القطاع في إطار مشروع قانون المالية غلاف مالي يصل إلى 300 مليون درهم ، أي بزيادة 13 % .

وفي قطاع الصناعة ، ومواكبة لبرنامج "إقلاع" الذي يهدف إلى توسيع القاعدة الصناعية والخدماتية ببلادنا ، وتطوير المهن العالمية الجديدة للمغرب ، تعمل الحكومة على خلق فضاءات صناعية وخدماتية مندمجة من شأنها أن تعطي دفعة قوية لمختلف القطاعات المستهدفة. ونظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع على مستوى التشغيل والتصدير والتنمية الاقتصادية والمجالية، فقد تم رفع الدعم الموجه له بنسبة 40% ليصل إلى 1 مليار درهم .

وبخصوص التجارة الداخلية ، وتطبيقا لمخطط "رواج" شرعت الحكومة في عملية تهيئة الأحياء التجارية بأسفي ، ومشاريع تحديث تجارة القرب في عدة مدن بشراكة مع جمعيات التجار ، وكذا إنجاز دراسات مخططات التجارة والتوزيع بالجهة الشرقية وبجهة الشاوية ورديغة وبإقليم تطوان. وسيتم خلال سنة 2009 إنجاز عمليات تحديث المناطق التجارية بكل من الدار البيضاء ووجدة ، وتحديث تجارة القرب لفائدة 1.000 تاجر ، وإنجاز الدراسات لإحداث المناطق التجارية بكل من فاس والدار البيضاء ووجدة ، وإعداد مخطط وطني لإنجاز أسواق الجملة للخضر والفواكه . وقد خصص لهذا الغرض 200 مليون درهم.

و من أجل تعزيز دور قطاع الصيد البحري في تحسين الأمن الغذائي وتقوية مساهمته في التنمية والتصدير، رصد مشروع قانون المالية لفائدة هذا القطاع مبلغ 570 مليون درهم أي بزيادة 70% وذلك لتمكينه من مواصلة إنجاز برنامج النقط المهيأة للتفريغ ، ومراقبة وحماية الموارد البحرية، وعصرنة الصيد التقليدي والساحلي وذلك في إطار برنامج "إبحار" .

ومن شأن هذه السياسات والإجراءات التي تهتم مختلف القطاعات الواعدة أن تقوي موقع المغرب كقطب جهوي وتنافسي للإنتاج والاستثمار والتصدير، مما سيعزز وتيرة النمو ببلادنا ويقوي مناعة اقتصادنا إزاء التقلبات الظرفية .

## 5- تحسين مناخ الأعمال

وسعيا نحو التحسين المستمر لمناخ الأعمال وتطوير الإطار المؤسسي والقانوني الملائم، كركيزة لتعزيز وتيرة التنمية ببلادنا ، تتمحور جهود الحكومة حول تسريع وتيرة إصلاح قطاع العدل في اتجاه المزيد من الفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها . ولهذه الغاية، سنتعزز بقوة موارد البشرية وستعرف ميزانيته زيادة تتأهز 22%.

كما سيتم دعم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس حرية الأسعار والمنافسة لتمكينهما من القيام بالمهام المنوطة بهما وفق الأهداف المسطرة .  
و من أجل إنعاش الاستثمار وارتباطا بالسياسات القطاعية ، سيتم إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار تتاطب بها مهمة استقطاب المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار ببلادنا وفقا للاستراتيجيات القطاعية المعتمدة .

ومن شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي أمر جلالة الملك نصره الله بإحداثه في افتتاح الدورة الحالية للبرلمان ، أن يعزز الهياك الاستشارية في بلادنا، وأن يساهم في تأمين المزيد من التشاور والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لاقتراح أفضل السبل لتأمين تنمية بلادنا في مختلف الميادين .

## ثانيا : تقوية مرتكزات التنمية البشرية

سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يتمثل الشق الثاني من أولويات العمل الحكومي في تقوية مرتكزات التنمية البشرية .

ما من شك في أن المنجزات في الحقل الاقتصادي قد ترتبت عنها آثار إيجابية على المستوى الاجتماعي، بما فيها التخفيف من حدة البطالة والفقير. إلا أن مؤشرات التنمية البشرية في بلادنا لا تزال دون طموحاتنا المشروعة ، مما يستدعي اتخاذ إجراءات جريئة ، حاسمة ومستعجلة لتدارك الخصائص المسجل في عدد من المجالات وخصوصا منها التعليم ، والصحة، والسكن ومحاربة الهشاشة والفقير .

ومن هذا المنطلق ، تعتبر الحكومة أن تدارك الخصائص يفرض أكثر من أي وقت مضى رصد موارد في مستوى التطلعات المشروعة للشعب المغربي. وهكذا ، وتماشيا مع التوجه الاجتماعي للسياسة الحكومية ، يقترح مشروع قانون المالية رفع الغلاف المخصص للقطاعات الاجتماعية بما يناهز 12 مليار درهم ليبلغ نسبة 53% من مجموع الاعتمادات المفتوحة .

ففي ميدان التعليم ، وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله تم وضع برنامج استعجالي يهدف إلى تسريع وتيرة الإصلاح لتدارك التأخير الحاصل في تنفيذ ميثاق التربية والتكوين خلال الفترة 2008-2012 بتكلفة تصل إلى 43 مليار درهم. وتتلخص أهداف هذا البرنامج كما يلي :



- رفع نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي إلى 95% داخل كل جماعة، وإلى 90% في التعليم الإعدادي ، مما يستلزم خلال الفترة المذكورة إنجاز 3.600 قسم تمهيدي ، و 2.500 قسم ابتدائي ، و 720 إعدادية، و 320 ثانوية ؛

- تخفيض نسبة الهدر المدرسي من 5,7% إلى 2,5% سنويا من خلال توسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية ومعالجة إشكالية بعد المدارس بالعالم القروي بتوفير النقل المدرسي. وقد رصد برسم سنة 2009 مبلغ 450 مليون درهم كدعم مالي مباشر للأسر المعوزة لضمان استمرار تمدرس بناتهم وأبنائهم ؛

- تحسين جودة ومردودية التعليم وملاءمته مع حاجيات سوق الشغل عبر تكثيف التكوين المستمر ، وتعميم ولوج الإعلاميات في المؤسسات المدرسية؛

- تنمية قدرة الاستقبال بالجامعات عبر توسيع شبكة البنيات الجامعية، وتحسين مردودية هذا القطاع، وتشجيع الامتياز والبحث العلمي وتوجيه الطلبة نحو الشعب العلمية والتقنية .

ولهذه الغاية، يقترح مشروع قانون المالية رصد غلاف مالي هام لقطاع التعليم يصل إلى 46 مليار درهم أي بزيادة 8,6 مليار درهم ، مما سيمكن من رفع نفقات المعدات والاستثمار بنسبة 90%، مشكلا بذلك تحولا نوعيا في مسار إصلاح هذا القطاع .

كما تم بالموازاة وضع برنامج يروم تعزيز وتكثيف قطاع التكوين المهني حتى تكون عروض التكوين أكثر ملاءمة مع حاجيات الاقتصاد الوطني في مختلف فروع الصناعة والخدمات وخصوصا منها الخدمات المرحلة، والتكنولوجيات الجديدة . وقد عرفت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع زيادة بنسبة 34% .

وفي مجال توسيع ولوج خدمات الصحة العمومية ، سيتم تعزيز عروض العلاجات مع التركيز على العالم القروي ، ومواصلة توسيع مجال التغطية الصحية التي تتميز بدخول برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ. وسيستفيد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 900 مليون درهم. وسعياً نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بتحسين مؤشرات الصحة ، فقد تم رصد مبلغ 9,7 مليار درهم لهذا القطاع ، أي بزيادة 20% مع تعزيز موارد البشرية، مما سيمكن خلال سنة 2009 من الشروع في إنجاز 12 مستشفى محلي، وتأهيل 37 مستشفى إقليمي ومحلي، ومواصلة إنجاز مخطط الصحة القروية عبر اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة، وإنهاء الأشغال في مركز معالجة السرطان بالمركز الاستشفائي الجامعي بفاس ومواصلة إنجاز المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من مراكش ووجدة. ويقترح مشروع قانون المالية الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الأدوية المخصصة لمعالجة كل من داء السرطان والتهاب الكبد.

وعلى مستوى قطاع السكن ، ستتعزيز الجهودات لتدارك العجز المتراكم في هذا المجال بإحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة، وانطلاق الأشغال في البرنامج الخاص بالسكن الاقتصادي تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية .

وقد تم اعتماد مقاربة جديدة للتدخل عبر تعبئة أراضي الدولة بمساحة تصل إلى 3.700 هكتار ، قصد تخفيض تكلفة إنجاز الوحدات وتوفير عرض يتلاءم مع القدرة التمويلية للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، مع المحافظة على الامتيازات الضريبية وتوسيع قاعدة الضمان. وسيتم اللجوء إلى المناقصات المفتوحة للمنعشين المحليين والدوليين بغية توسيع المنافسة التي من شأنها تسريع وتيرة الإنجاز وتقليل التكاليف.

هذا بالإضافة إلى مواصلة محاربة السكن غير اللائق من خلال برنامج مدن بدون صفيح ، وبرنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية وبرنامج إعادة هيكلة وتأهيل السكن غير القانوني .

وإجمالاً، يهم العقار العمومي المعبأ لفائدة قطاع السكن 35 مدينة ومركزاً وسيسمح استغلاله بإنجاز 220.000 وحدة سكنية.

وارتباطا بتحسين ظروف العيش للفئات الفقيرة والمعوزة ، سيتواصل تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مكنت من إنجاز 15.600 مشروعا لفائدة 3,9 مليون نسمة باستثمار إجمالي يصل إلى 9,92 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة الوطنية بمبلغ 5,70 مليار درهم. ويتواصل المنحى التصاعدي لتدخلات المبادرة التي سينتقل الغلاف المخصص لها من 2 ملايين درهم سنة 2008 إلى 2,25 ملايين درهم سنة 2009. وتأميننا لاستكمال أهداف المبادرة في أحسن الظروف، سيتم إنجاز دراسة لإعداد برامج هذه المبادرة بالنسبة للفترة 2011-2015.

وحظي قطاعا الثقافة والرياضة بدعم مهم تجلّى في رفع الاعتمادات المخصصة لهما على التوالي بنسبة 34% و 16% .

وسيمكن هذا المجهود من تعزيز البنية التحتية الثقافية والرياضية عبر إنجاز مؤسسات القرب ، كالمكتبات العمومية ، ودور الثقافة ، ودور الشباب، والمعاهد الموسيقية ، وملاعب الأحياء ، وكذا المؤسسات ذات الطابع الوطني، كالمتاحف ، والملاعب الأولمبية ، وكذا تحسين نوعية برنامج العطلة للجميع .

واعتبارا للاهتمام المولوي الذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله لرعائاه المقيمين بالخارج ولدعم هذا القطاع في إطار أولوياته وأهدافه ، فقد تم الرفع من الاعتمادات المخصصة له بحوالي 90%، مما سيمكن من تحقيق قفزة نوعية لتشجيع تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف للحفاظ على الهوية الوطنية والحضارية للأجيال الجديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، وتعزيز الخدمات الاجتماعية وخدمات الاستقبال عبر فتح أربع فضاءات بكل من باريس وبرشلونة وبروكسيل ومونريال .

سيدي الرئيس ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

### المحور الرابع : التنمية المجالية

انطلاقا من قناعة الحكومة المعبر عنها في برنامجها بأن لا تنمية حقيقية مستدامة بدون تنمية مجالية متوازنة وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، حظي العالم القروي باهتمام متميز ضمن البرامج والاستراتيجيات القطاعية إضافة إلى التهيئة العمرانية وتعزيز البنيات التحتية بالمجال الحضري. وتعتبر الجهوية ورشا أساسيا وحاسما للنمو المتوازن وترسيخ الديمقراطية المحلية والحكمة الجيدة .

وفي هذا الصدد تعمل السياسة الحكومية المتعلقة بتأهيل العالم القروي على توفير التجهيزات والخدمات الأساسية وكذا تحسين ظروف العيش بالنسبة للسكان القروية. ولهذه الغاية، تم رصد مبلغ 16,4 مليار درهم أي بزيادة 38% مقارنة مع سنة 2008 .

وتهم البرامج المدرجة في هذا المجال على الخصوص قطاعات: الصحة، التربية والتكوين، الماء الشروب، الكهرباء القروية، فك العزلة عن العالم القروي، الفلاحة والمياه والغابات، التنمية البشرية، التنمية القروية المندمجة وإصلاح التجهيزات القروية المتضررة جراء الفيضانات الأخيرة.

ففي مجال التعليم ، سيتم، بهدف تخفيض نسبة الهدر المدرسي، توسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وتوفير النقل المدرسي . ومن أجل تحسين ظروف العمل لرجال ونساء التعليم سيتم لفائدتهم بناء 10.000 سكن بمؤسسات التعليم خلال الأربع سنوات المقبلة.

وفي مجال التكوين المهني، ستعطي الانطلاقة لبرنامج التكوين بواسطة التدرج المهني لفائدة الشباب القروي بهدف ضمان، في أفق 2012، تكوين 60.000 شاب وشابة قصد تلبية حاجيات القطاع الفلاحي من اليد العاملة المؤهلة .

وفي مجال الصحة العمومية، سيتم توسيع الولوج إلى الخدمات الصحية من خلال تعزيز عروض العلاجات ومواصلة إنجاز مخطط الصحة القروية عبر افتتاح 50 وحدة طبية متنقلة ، وكذا مواصلة توسيع مجال التغطية الصحية التي تتميز بدخول برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ .

وسيتواصل إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية بهدف رفع نسبة فك العزلة عن الساكنة القروية من 54% سنة 2005 إلى 80% سنة 2012 بفضل إنجاز 15.500 كلم من الطرق والمسالك بكلفة إجمالية تصل إلى 10 مليارات من الدرهم. وبرسم سنة 2009، سيتم إنجاز 2.250 كلم من الطرق القروية لتصل نسبة فك العزلة إلى 68% . ويتم تمويل هذا البرنامج في إطار تشاركي بين الدولة والجماعات المحلية.

وفي مجال تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، مكنت الجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة من تزويد ساكنة إضافية تتجاوز 2.800.000 نسمة بهذه المادة الحيوية، وبالتالي رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي إلى 90% سنة 2008 .

ويتوخى برنامج العمل برسم سنة 2009 مواصلة إنجاز أشغال تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب لفائدة 2.220 دوارا يضم 1,54 مليون نسمة، مما سيرفع نسبة الولوج إلى هذه المادة بالعالم القروي إلى حوالي 95%.

وسيمت أيضا دعم الأنشطة المدرة للدخل في إطار الاقتصاد الاجتماعي الذي يتم تنشيطه من طرف التعاونيات والنسيج الجمعي . وسيحظى إشراك العنصر النسوي بعناية خاصة في هذا المجال. ويتم التركيز بالأساس على العمليات المرتبطة بالفلاحة والصناعة التقليدية وتربية الماشية المعاشية والسياحة القروية والسياحة المرتبطة ببعض الأنشطة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الأساسي الذي تقوم به جمعيات السلفات الصغرى والدعم الذي تقدمه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لهذه الأنشطة لتشجيع الكفاءات المحلية .

وبأمر من صاحب الجلالة نصره الله يقترح مشروع قانون المالية إحداث صندوق خاص لمكافحة مخلفات الكوارث الطبيعية التي كثيرا ما يكون وقعها أشد على المناطق القروية. وقد رصد لهذا الصندوق غلاف إجمالي يصل إلى 1.940 مليون درهم منها 1.340 مليون درهم برسم سنة 2009 و 600 مليون موزعة على ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2010 .

وسيساهم في تمويل هذا الصندوق ، بالإضافة إلى الهبة الكريمة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بمبلغ 840 مليون درهم، كل من الميزانية العامة للدولة بـ800 مليون درهم وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بـ300 مليون درهم .

وارتباطا بالتنمية الحضرية، وإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية التي شملت عددا هاما من المدن المغربية ، فقد حظيت إشكالية التنقلات الحضرية بعناية خاصة نظرا لما لها من تأثيرات على الحياة اليومية للمواطنين . وقد تم اعتماد ثلاثة مشاريع أساسية متعلقة بإحداث خطوط الترامواي في كل من الرباط وسلا بتكلفة 3,9 مليار درهم والدار البيضاء بتكلفة 6,4 مليار درهم، وكذا خط السكك الحديدية الجهوية السريعة بالدار البيضاء، وذلك ضمن مقاربة جديدة ستستفيد منها مدن أخرى .

وبخصوص البعد الجهوي وكما عبر عن ذلك صاحب الجلالة نصره الله في عدة مناسبات وخصوصا في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء فإننا مدعوون إلى بلورة وإنضاج منظور جديد للجهوية باعتبارها إصلاحا هيكليا عميقا قصد ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذه المنطلقات ، فإن السياسة الحكومية فيما يخص التنمية الجهوية والترابية مرتبطة بالغايات التالية :

- تحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني ؛
- تقوية الطاقة الإستقطابية الجهوية من خلال مخططات مندمجة وتكوين أقطاب للتنافسية لتكثيف استغلال مؤهلات كل من الجهات ؛
- تعزيز القرب الإجتماعي وتطوير النخب المحلية وتأمين استقرار السكان جهويا .

وقد تم بالفعل في هذا الاتجاه اتخاذ عدد من المبادرات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- إعداد نظام ضريبي محلي جديد يتسم بالبساطة والمردودية من حيث المساطر والإجراءات ، وعدد الضرائب والرسوم ، وعدد الأسعار المعمول بها. وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ خلال السنة الحالية .

2- توسيع مقاربة الشراكة لتأمين التنسيق اللازم بين كل الأطراف المتدخلة على المستوى المحلي من مصالح حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني وبالتالي تأمين الإستعمال الأمثل للموارد المتوفرة لديها ماديا وبشرياً .

وترمي المقاربة التعاقدية إلى تسريع وتيرة تجهيز الجماعات بالبنيات التحتية الضرورية لتحسين ظروف عيش السكان وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

3- إعطاء نفس جديد لسياسة اللاتمرکز من خلال تعزيز دور الممثلات المحلية للوزارات والمنشآت العامة بتوسيع دائرة صلاحياتها وإبرام عقود بين الإدارات المركزية للوزارات والمصالح الخارجية التابعة لها بغية تحديد التزامات كل من الطرفين المتعاقدين في أفق إنجاز برامج معينة وتحقيق نتائج ملموسة ؛

4- تكريس البعد الجهوي للميزانية في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية بشكل يمكن من إبراز التوطن المجالي للبرامج والاستراتيجيات القطاعية .

وفيما يتعلق بالمجهود الاستثماري للقطاع العام ، فإن الإعتمادات التي أمكن توزيعها جهويا تصل إلى 92.360 مليون درهم أي بزيادة 14,5%، مقارنة مع سنة 2008.

وستجدون في الوثيقة الملحقة بالخطاب الذي سيوزع عليكم جردا مفصلا لأهم البرامج والمشاريع المدرجة وتموقعها الجهوي .

**سيدي الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

سعيًا نحو تكريس النهج الذي يجمع بين الإرادية والواقعية وانطلاقًا من المعطيات المتوفرة حول الظرفية الاقتصادية والمالية الحالية وآفاق تطورها ، واعتبارًا للنتائج المرتقبة للسياسات والبرامج المعتمدة ، فقد تم تحديد الأهداف والفرصيات التي أعدت الحكومة على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2009 كما يلي :

- نسبة النمو : 5,8% ؛
- نسبة التضخم : 2,9% ؛
- متوسط سعر البترول: 100 دولار للبرميل ؛
- متوسط سعر الغاز السائل: 800 دولار للطن .

وعلى ضوء هذه الأهداف والفرضيات، سترتفع مداخيل الدولة مقارنة مع السنة الحالية بـ 3,2% لتصل إلى 180 مليار درهم بينما سترتفع النفقات بـ 7,3% لتصل إلى 202 مليار درهم . وبذلك سيتواصل التحكم في العجز الإجمالي للخزينة الذي لن يتعدى نسبة 2,9% من الناتج الداخلي الخام .

**سيدي الرئيس،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2009 ، وقد لمستم عبرها لا محالة انسجام مقتضياته مع التوجيهات الملكية السامية وألويات وأهداف البرنامج الحكومي الذي حظي بثقتكم . ولستم من خلاله كذلك ، الفلسفة التي نهجتها الحكومة في بلورته ، معتمدة المزج بين الإرادية والواقعية، في تفاعل مع تداعيات الظرفية العالمية ، ومتطلبات الحفاظ على دينامية التنمية، ومستلزمات التنمية البشرية في ارتباطها مع تطلعات وانتظارات المواطنين، والثقة في القدرات المتجددة والمنتامية للاقتصاد الوطني، وفي الطاقات الهائلة للشعب المغربي في الخلق والإبداع .

وما من شك في أنكم قد لمستم من خلال هذا العرض مدى حرص الحكومة على المحافظة على وتيرة نمو مرتفعة عبر رصد اعتمادات هامة للاستثمار العمومي والسياسات القطاعية وللتنمية المجالية لفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني في اتجاه خلق المزيد من الثروات وفرص الشغل مع توفير سبل تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين ظروف عيشهم .

وقد لمستم لا محالة كذلك البعد الاجتماعي لهذا المشروع الذي جعل في صلب أولوياته صون كرامة المواطن المغربي وضمان حقه في الصحة والتعليم والسكن اللائق .



كما لمستم كذلك مدى واقعية هذا المشروع من خلال الفرضيات الحذرة المعتمدة بارتباطها مع وضع اقتصادي عالمي غير مستقر خصوصا في الجانب المتعلق بأسعار المواد النفطية.

وسوف تتخذ السياسات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدا جديدا بعد الخطاب الملكي السامي بتاريخ 6 نونبر 2008 بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة بخصوص وضع وتفعيل مقاربة جهوية لتوفير شروط التنمية الشاملة والتوازن البشري والمجالي. وسيشكل هذا الورش إحدى الأوراش الكبرى الذي ستعمل الحكومة على بلورته تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

لكل هذا وذاك ، فإن ربح الرهانات المطروحة على بلادنا يستدعي أكثر من أي وقت مضى ، تضافر الجهود ، والاعتماد على الذات ، والثقة في المستقبل ، والالتزام بروح المواطنة المسؤولة سيرا على النهج الذي نستلهمه من توجيهات ومبادرات صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره.

**والسلام عليكم ورحمة الله.**